الاتحاد الأوروبي: بين الوحدة وتنامي المشاعر القومية والانفصالية

European Union: Between Unity and Growing Nationalist Separatist Sentiments

الباحث محمد حسن كحط *
Mohammed Hasan kahat

أ.م.د علي دريول الجبوري**
Dr. Ali Dryol

المستخلص:

يسعى هذا البحث إلى وصف التحديات التي تواجه التكامل الأوروبي, والتي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها منذ أتفاقية الفم والصلب في الخمسينيات. يعتقد المؤلف أن الصراع ما بين الدولة القومية والاقاليم الانفصالية من جه واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الوحدة من جه أخرى, قد زادت من تعقيد عملية التكامل الأوروبي في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الأندماج، التكامل الأوروبي، الصراع، الأقاليم الانفصالية

Abstract:

This research pursues to describe the challenges that facing the European integration process, which is European Union has sought to achieve it, since European Coal and Steel Community on the 1950s. The researcher believes that, the conflict between the Nation-State and Separatism regions on one hand and the strategies of the European Union to succeed the European unity on the other, have made the European integration process more complicated in the future.

Keywords: European Integration, Conflict, Nation-State, Separatism Regions, Strategy.

* باحث في برنامج الدكتوراه، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، البحث مستل من الاطروحة
Email: Mh_km44@yahoo.com
** كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المقدمة:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز فكرة الوحدة الأوروبية، التي تشكلت بفضل أتفاقية الفحم والصلب عام 1950، والتي عدّت المهد الأول لفكرة تأسيس الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن النجاحات التي تحققت بفضل عملية التكامل الأوروبي والتي أستمرت منذ الخمسينات، فضلاً عن التوسع في محيط الاتحاد الأوروبي ليشمل الكتلة الشرقية التي كانت واقعة تحت حكم الاتحاد السوفيتي سابقاً. ومع بروز سلسلة من الأحداث غير العادية في عام 1989، فقد حصلت مجتمعات أوروبا الوسطى والشرقية على فرصة غير مسبوقة لإعادة تعريف نفسها داخل الأسرة الأوروبية، وعلاقاتها مع بعضها البعض بعد خروجها من الحقبة الشيوعية. فقد أدى إنهيار الشيوعية والسيطرة السوفيتية إلى حدوث موجة من الانفصال الوطني والتمييز ضد الأقليات في جميع أنحاء القارة الأوروبية. أذ أستطاعت مؤسسات الاتحاد الأوروبي من دمج المجتمعات في أوروبا الوسطى والشرقية مع باقي بلدان أوروبا الغربية، عبر تأسيس أتفاقية شنغن، لتسهيل حركة الأفراد. ولكن هذا الحلم لم يدم طويلاً، أذ واجهت تلك المجتمعات مضايقات وكراهية وتحريض من قبل القوميين والجماعات اليمينية المتطرفة في جميع أنحاء أوروبا. وقد بدت الحجج متباينة ما بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي, ففي الجزء الغربي تعالت الأصوات نتيجة أرتفاع معدلات البطالة والخوف على هويتها الوطنية من الأقليات الأوروبية المنضمة حديثاً، تاركين ورائهم المبادئ الليبرالية للمجتمع السياسي الذي نشئة ضمن نظام الاتحاد الأوروبي، والذي أكدت على الحقوق والحريات الفردية للأفراد الأوروبيين بوصفهم مواطنين متساويين[1]. أما في الجزء الشرق من أوروبا فكانت حجج اليمينيون والقوميون واضحه اتجاه الأقليات العرقية والغجر ومعادة العولمة.

فضلاً عن الحوافز الاقتصادية التي تحققت في حقبة ما بعد الشيوعية، ألا أن الرغبة أقترنت في القصور في التحول الديمقراطي في مجتمعات أوروبا الشرقية والوسطى، أذ لايزال هناك مجموعة واسعة من النخب السياسية والاقتصادية لم تؤمن بالقيم الديمقراطية ولا بحرية التجارة والأنفتاح على الغرب، فقد أقدم بعض قادة الدول الذين يجمعون ما بين القومية والدافع الثوري للشعبوية, لتضخيم آثار القومية على المستوى الإقليمي أو حتى النظامي، وفي حال تمكن هؤلاء القوميون–الشعبويون من الوصول إلى سدة الحكم، فمن المرجح أن نرى سياسات تجاوزية. تمزج الحماسة الثورية مع الأهداف الإقصائية على سبيل

(1) Blokker Paul. Populist nationalism, anti-Europeanism, post-nationalism, and the East-West distinction. German Law Journal 6.2 .2005.p, 373-374

المثال: تحقيق الأستقلال الوطني، واسترداد الوحدويين الوطنيين أو طرد المهاجرين أو الأجانب، مثلما حصل في المجر وبولندا وهنغاريا وسلوفاكيا والتشيك. فضلاً عن إنضمام المجتمعات في وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن المبادئ القومية ظلت متأصلة في مجتمعاتهم لسببين, أولاً؛ نتيجة التركة الشيوعية الثقيلة، التي لم تتخلص منها نخبها السياسية، وثانياً؛ بسبب خيبة الأمل، نتيجة عدم قبولهم كمواطنين أوروبيين متساوين من قبل الدول الأعضاء في الجانب الغربي من أوروبا. هذا الواقع قد انعكس سلباً على البلدان المنظمة حديثاً للاتحاد الأوروبي، أذ أصبحت فكرة "الخصوصية الوطنية" على سبيل المثال في المجر مبنية على أساس؛ أن التنظيم الاجتماعي والسياسي يجب أن يركز على بناء الأمة والسيادة الوطنية، بوصفها السمة المشتركة الأكثر قوة في التحولات ما بعد الشيوعية، بحيث طغت على المبادئ التنظيمية الاجتماعية والفردية البديلة مثل؛ الديمقراطية الليبرالية، وأشكال الحكم غير الوطنية تحت قيادة مؤسسات الاتحاد الأوروبي. هذا البحث، سوف يسلط الضوء على تحديات الدولة القومية التي مازالت تتعايش في ذاكرة بعض المجتمعات الأوروبية، التي أندمجت ضمن بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن تنامي النزعة القومية في البلدان ذات الديمقراطيات العريقة مثل بريطانيا، التي غادرت الاتحاد الأوروبي عام 2020 وتأثير ذلك الخروج على مستقبل عملية الإندماج التكامل الأوروبي.

أهمية البحث:

هناك سؤال يطرح, لماذا تزدهر القومية في وقت الأزمات؟ تؤكد مجموعة واسعة من المؤلفات العلمية أن الأزمات غالباً ما تؤدي إلى عودة ظهور القومية من جديد. نتيجة التحول الديمقراطي في مجتمعات وسط وشرق أوروبا وبفضل اتفاقية شنغن التي أذابت الحواجز والحدود المادية بين دول الاتحاد الأوروبي والتي ساهمت بشكل كبير في تذويب الحواجز المادية والمعنوية بين دول القارة الأوروبية. برزت أصوات القوميين واليمينين الشعبويين المطالبة بالاستقلال و بالتشكيك بالوحدة الأوروبية, نتيجة أرتفاع معدلات البطالة والخوف على الهوية الوطنية. فقد كشفت الحقبة المبكرة من أستقلال الدول التي كانت خاضعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي عن بعض الأشكال الهجينة للقومية الاقتصادية. ومع ذلك، فقد أدت الأزمة المشتركة إلى زيادة أهمية التضامن الإقليمي، وتعزيز التعاون عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي. بناءً على المناقشات التجريبية، يقدم هذا البحث إطاراً تحليلياً لإنشاء الآليات الافتراضية لفهم هذه الظاهرة المختلطة. بالخوض في التفاعل بين الأزمة والقومية، يجادل هذا البحث بأن الأزمة الحالية التي تواجه الاتحاد الأوروبي ليست عملية خطية أحادية الاتجاه. فهناك آليات متنافسة يمكن لكل من القوميين والليبراليين

استخدام الأزمة للدفع من أجل أجندتهم السياسية. فإذا كانت هناك موجة جديدة من القومية الجديدة في أوروبا, فأنها تتوقف إلى حد كبير على الاستجابات التي يتبناها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في التعامل مع التحديات المحلية والإقليمية, لاسيما بعد مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي. لذلك، بدلاً من مجرد استكشاف العلاقة السببية بين الأزمة والقومية، يمكن فحص الأسئلة الأكثر دقة في المستقبل فيما يتعلق بالظروف والآليات التي تكون الأزمة أكثر/ أقل أحتمالية لإثارة القومية الجديدة في القارة الأوروبية من جديد, كقوة مؤثرة ودافعة باتجاه تفكك الاتحاد الأوروبي في حالة كسبها للرأي العام الأوروبي على المدى القريب أو البعيد.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى إعادة تقييم العلاقات السببية المعقولة بين الوحدة وتنامي المشاعر القومية والانفصالية المتزايدة في أوروبا، والكشف عن النتائج المختلطة المشروطة بإجراءات متجاوبة للاعبين الرئيسيين. وستتبنى دراسات الحالة القائمة على الآليات لاستكشاف ظاهرة القومية الجديدة في أوروبا وسط الأزمات التي تواجه الاتحاد الأوروبي. كدراسة تهدف إلى تقديم تحليل جديد للحث على مزيد من المناقشات، فهي تعتمد بشكل أساسي على الأدلة الوصفية والبيانات المستعملة التي تم جمعها من مصادر متعددة, بما في ذلك المواقع الحكومية، والأعمال العلمية، والتقارير الإخبارية، وتقارير مراكز الفكر. سيتم المضي قدما في هذا البحث بالطريقة الأتية. يستعرض القسم الأول الأدبيات حول صعود القومية من جديد في القارة الأوروبية, ويوضح القسم الثاني استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الدولة القومية والأعراض قصيرة المدى لتصاعد القومية, نتيجة غياب عدم المساواة بين البلدان الأعضاء كأوربيين من الدرجة الأولى، بما في ذلك تصاعد القومية الاقتصادية واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي في تقاسم السلطة بين الإقاليم الانفصالية في الدول الأعضاء.

مشكلة البحث:

تتمخض مشكلة البحث في تداخل مفهوم البعد الوطني والبعد الدولي للدول الأعضاء في عمل الاتحاد الأوروبي، مما ولّد نزعة أنفصالية لدى الجماعات القومية في الجانب الشرقي والغربي من القارة الأوروبية على حداً سواء. وهذا يقودنا الى طرح أسئلة ذات صلة نورد منها:

1. هل الحركات القومية والشعبوية تُعد مسؤولة إلى حداً ما عن عرقلة عملية الأندماج والتكامل الأوروبي؟

2. ما هي الأسباب التي ألت الى تزايد ظاهرة التشكيك في مستقبل الاتحاد الأوروبي؟
3. ما هي أليات والاستراتيجيات التي أتبعها الاتحاد الأوروبي في مجابهة أرتفاع القومية الجديدة في أوروبا.
4. هل أصبح الاتحاد الأوروبي ساحة حيوية للجماعات القومية بعد الحرب الباردة؟

فرضية البحث:

سنبحث في هذا البحث هاتان الظاهرتان وفق **الفرضية** الأتية:(هناك دوافع وسبل متعددة ساهمت في تنامي الأفكار القومية والانفصالية في الدول الأعضاء. وفي المقابل، هنالك أليات واستراتيجيات تم أتباعها من قبل الاتحاد الأوروبي وعلى عدة مستويات منها **الإجرائية:** تقديم المساعدات المالية والمكافئات من أجل بناء الدول الخارجة من الحكم الشيوعي وفق استراتيجية مشروطة، واتباع استراتيجيات **هيكلية وقانونية** تسهم في تقاسم السلطة بين الإقاليم الانفصالية في الدول الأعضاء). هذه الأليات أذ ما أنجزت بالشكل السليم فأن مواجه النزعة القومية في القارة الأوروبية ستكون ناجزة للاتحاد الأوروبي.

أولاً: مفهوم القومية الأوروبية: صعود القومية في أوروبا من جديد

في ظل التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي نتيجة الأزمات التي ضربت القارة الأوروبية وأهمها زيادة تدفق المهاجرين من قارة أسيا وأفريقيا وتزامناً مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يتزايد الاستقطاب "المحلي" و "العالمي" لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نتيجة صعود التيارات القومية والشعبوية التي تنادي بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه ، يُرمز إلى هذا التوتر عبر الاتجاه نحو معادة الإقليمية، والذي تروج له الشركات عبر الوطنية، والتفاعلات والتحولات الثقافية، والتقنيات الجديدة مع التطور الرقمي للفضاء السيبراني، والأسواق المالية، الحركات الأصولية والإرهاب. على النقيض من ذلك، فإن أشكال إعادة التوطين تظهر أيضاً مع المطالبة بالحفاض على الهوية الوطنية، أو العنصرية القومية، أو السيادة الشعبوية. بحيث تبرز الثقافة الوطنية للدول الأعضاء في بيئة معولمة لا تهمها الحدود كثيراً من الناحية الجغرافية، ولكن بشكل أكبر ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وفقاً للتخيلات المتباينة لكل من الواقع والتنظير. وبذلك, لا تتطابق هذه الحدود النظرية مع حدود الدولة التقليدية، ولكنها تمثل جدراناً اجتماعية جديدة تعارض مجموعات المواجهة المستعرضة (والعابرة للحدود)

التي يتبناها الاتحاد الأوروبي[1]. وعليه لابد من التعرف على القومية التي بزت بشكل واضح بعد الحرب الباردة, تزامناً مع بروز الاتحاد الأوروبي إلى الوجود, بحيث استطاعت الحركات القومية من ان تختبئ في حقبة التسعينيات ومن ثم تظهر من جديد بقوة في حقبة القرن الواحد والعشرين. وبذلك فقد عرف بيبر فلوريان القومية على أنها ايديولوجية "تقدر العضوية في أمة أكبر من المجموعات الأخرى وتسعى للتمييز نفسها عن الدول الأخرى، كما وتسعى جاهدة للحفاظ على الأمة وإعطاء الأفضلية للتمثيل السياسي لأمة ما على الأمم الأخرى[2]. وهذا يعكس تعريف بنديكت أندرسون للأمة على أنها مجتمع متخيل يتم تخيله على أنه مسطح وأفقي وجانبي مع حدود تقع وراءها الأمم الأخرى[3]. وبالإنتقال من الايديولوجيا إلى الفعل بحسب تصورات القومية، يتم تحفيز المشاعر أو الحركات القومية عبر تصور الذي قدمه كوبر روبرت؛ أن الحدود السياسية للاتحاد الأوروبي لا تتطابق مع الحدود الثقافية للدول الأعضاء[4].

فقد تُتبع مثل هذه الحركات منطق الإنتماء الجماعي الذي يمكن أن يكون شاملاً؛ بحسب ما يرى كل من دابروفسكي وماياتشينكوفا؛ بوصفه تنوّع مدني متعدد الأعراق يسعى إلى رفع "الذات الوطنية" عبر سياسات القومية الاقتصادية. وفي أقصى حدودها، يمكن للقومية أن تؤدي إلى زيادة النزعة الجماعية داخل المجتمع ما يسميه بيبر بالـ (القومية الخبيثة) أو القومية الإقصائية)؛ وتعني إغلاق الحدود أمام اللاجئين أو المهاجرين[5], أو تعزيز التسلسلات الهرمية العرقية المحلية، وفيها تحذير كبير وواضح ضد الأستشراق. أذ يشير بيبر إلى أنه حتى البلدان القائمة على الهويات المدنية؛ مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عرضة لأشكال متطرفة من القومية، وخير مثال أنتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتصويت المملكة المتحدة لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016.

([1])Benhabib Seyla. Citizens, residents, and aliens in a changing world: Political membership in the global era. Social Research .1999.p, 711.

([2])Paleviq Edina. Ethno–Nationalism in Montenegro, Kosovo and Serbia During the Pandemic. Humanističke studije 8 .2020. pp.65–80

([3])Anderson Benedict. Imagined communities: Reflections on the origin and spread of nationalism. Verso books, 2006.p.7.

([4])Gellner Ernest. Nations and nationalism. Cornell University Press, 2008.p,1.

([5])Mudde Cas. Populist radical right parties in Europe. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.p,84.

أذ يُعد مفهوم القومية الأوروبية بحسب رأي عالم السياسة الهولندي كاس مود؛ هو تحديِد من يجب أن ينتمي إلى أي أمة وإلى أي وطن (وعلى أي أساس)، وماذا يجب أن يحدث لأولئك الذين لا ينتمون إلى تلك الأمة أو ذلك الوطن[1]. وبالرغم من كل القيم الإيجابية للديمقراطية الغربية، إلا أن أياً منها لم يصبح مؤثراً في الحقبة الأخيرة. فقد تصاعد مفهوم السيادة الوطنية والخصوصية الوطنية بشكلاً ملحوظ في الشعوب المستقلة حديثاً, بحيث قُسمت كل من الإتحادات الشيوعية الثلاثة في (تشيكوسلوفاكيا، والاتحاد السوفيتي، ويوغوسلافيا) على أسس وطنية، وبدأت معظم الدول الموحدة في تأكيد السيادة الوطنية بأشكال مختلفة، وإن لم يكن في بداية التحول ما بعد الشيوعية. لكن لاحقاً تم الشروع بهذا السياسة، مع الأخذ بعين الاعتبار فوائد الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الشرقية أو الوسطى واحتمالات التكامل الأوروبي، التي أصبح أكثر واقعية وتلُمس فوائدها[2].

وبطبيعة الحال، كان لكل مجتمع في أوروبا الوسطى والشرقية ظروف أولية مختلفة لبناء الأمة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي, فقد أتخذ بناء الدولة على أسس قومية أو أشكالًا مختلفة من قبل القوميون والشعبويون، وقد أستخدم السياسيون القوميون الرموز لتعبئة السكان ضد التهديدات الخارجية أو المحلية المتصورة والمتعلقة بالعرق. لذا، من المرجح أن تتبنى الحكومات القومية في بلدان شرق ووسط أوروبا سياسات تميِل نحو أعضاء المجموعة الوطنية داخل وخارج حدود الدولة على حد سواء. ومن الأمثلة على ذلك دعم موسكو للانفصاليين الروس في دونباس وشبه جزيرة القرم، ودعم بلغراد للصرب في كوسوفو والبوسنة في التسعينيات[3]. ويوضح ذلك، التنوع في الدعم بحسب الديموغرافيا قدر الإمكان، أمكانية التدخل بالنيابة عما يسمى بأقاربها العرقيين أو قد تتخذ موقفاً أكثر حيادية بعدم التدخل. ومن هنا تتضح العواقب أتجاه التفكير من حيث "الأمة" و "السيادة الوطنية" التي ظلت سائدة عبر أوروبا، وبذلك ظلت

([1])The Guardian. 2022. How populism became the concept that defines our age | Cas Mudde. [online] Available at: <https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/nov/22/populism-concept-defines-our-age> [Accessed 4 March 2022].

([2])Smith Rogers and Richard Beeman. Modern Constitutions. University of Pennsylvania Press, 2020.p,223.

([3])Bianchini Stefano and Mikhail Minakov. State-Building Politics after the Yugoslav and Soviet Collapse–The Western Balkans and Ukraine in a Comparative Perspective: An Introduction. Southeastern Europe 42.3 .2018.pp,292-293.

القومية بصورة عامة تصنف على أنها مضادة للحداثة، وتقليدية أكثر من اللازم ومتمسكة بالتراث الراديكالي في الكثير من قيمها ومعتقداتها[1].هذا التصور, مثّل تحدياً بالنسبة الاتحاد الأوروبي في دمج مجتمعات أوروبا الشرقية والوسطى، التي كانت على مر العصور فظاء غير متجانس، تجمعهم ذكريات التفرد والأضطهاد الوحشي، فقد كان شرق ووسط أوروبا في حقبة ما بين الحربين العالميتين، منطقة تجارب ثقافية بقدر ما كانت منطقة مضايقات شرسة للأقليات العرقية. لذلك، كان مشروع التكامل الأوروبي العابر للحدود الوطنية للدول الأعضاء في مناطق شرق ووسط أوروبا محفوف بالمخاطر[2].

فقد أثيرت أسئلة ضمنية في العديد من الدراسات التي تناولت موضوع القومية مفادها؛ هل يجب أن نتوقع المزيد من الاستراتيجيات الوطنية في الاتحاد الأوروبي التي قد تهدد عملية الأندماج ؟، والتي تقود بتجاه النزعة الوحدوية أو أكثر انفصالية في المستقبل؟ ولربما تكشف هذه الأسئلة عن ثبات الأفتراض الأساسي القائل بأن؛ هدف القومية في بلدان الاتحاد الأوروبي بشكل عام، هو تحقيق التطابق الثقافي والسياسي في شكل الدولة القومية التي نراها في القارة الأوروبية. ومع ذلك، لا تزال عمليات بناء الدولة المعاصرة في أوروبا، لا تتضمن بعض الاستراتيجيات القومية، على الأقل في الوقت الحالي في أماكن مثل إقليميّ إسكوتلندا وكاتالونيا[3]. ولكن المشكلة التي تواجه عملية الأندماج والتكامل الأوروبي تتمثل في بروز القومية الإثنية الأقل ليبرالية أو غير الليبرالية، والتي أفرزت أتجاهات مختلفة، تمثلت سماتها المشتركة في التفسير الجماعي للأمة وتمجيد التقاليد والأساطير البطولية بخصوص الماضي، وعدم الثقة في قيم الليبرالية، بوصفها "غريبة" عن روح المجتمعية المحلية في وسط وشرق أوروبا[4]. عبر أفتراض الإرادة المشتركة لـ "الشعب" كقيمة أساسية، يمهدها بالإصرار من قبل القومية في شرق أوروبا والطريق

([1])Tismaneanu Vladimir. Fantasies of salvation: Democracy, nationalism, and myth in post-communist Europe. Princeton University Press, 2009.p,65.

([2])Loth Wilfried and Nicolae Paun. Disintegration and integration in East-Central Europe: 1919-post-1989. Nomos Verlagsgesellschaft mbH & Co. KG, 2014.p,33.

([3])Calzada Igor. Emerging citizenship regimes and rescaling (European) nation-states: algorithmic, liquid, metropolitan and stateless citizenship ideal types. Handbook on the Changing Geographies of the State. Edward Elgar Publishing, 2020. p.19.

([4])Europe's 21st Century Challenge is Defining. 2022. Europe's 21st Century Challenge is Defining. [online] Available at: <https://www.bushcenter.org/publications/articles/2020/07/democracy-talks-europes-21st-century-challenge-is-defining-the-people.html> [Accessed 4 March 2022].

للتجارب أستبدادية؛ أي إنها دائماً تدعي أنها على دراية، وأن لها الحق في تفسير هذه الإرادة الجماعية، وفرض رؤيتها على الجماهير الأقل "أستنارة"[1]. أذ تتبع مثل هذه الحركات منطق الإنتماء الجماعي الذي يمكن أن يكون شاملاً، وهو تنوع مدني متعدد الأعراق، يسعى إلى رفع "الذات الوطنية"، عبر تسخير السياسات القومية الاقتصادية. كما يعتقد العديد من الباحثين أن التحول الديمقراطي في شرق ووسط وجنوب أوروبا والتكامل الأوروبي سيجعلان الدولة القومية في نهاية المطاف قد عفا عليها الزمن.

علماً أن هذا الطرح يبدوا قابل للطعن، فأذ كأن الرهان على أن تؤدي فوائد الإنضمام إلى المجتمع الغربي من قبل الحكومات الشرقية إلى تبنت الديمقراطية ومعايير ومبادئ الاتحاد الأوروبي عبر تحقيق الأندماج بين البلدان الأوروبية ضمن أطر ثقافية سياسية... إلخ، ومن المؤكد على الحكومات في أماكن مثل وارسو وبراغ وبودابست وبوخارست وتالين "ستتصرف بمسؤولية وحكمة" وتتناسى أرثها من الحكم المركزي الأستبدادي[2].

فقد وجدت هذه التوقعات نظرياً في المدرسة النظرية القومية، والتي تنبأت بتراجع القومية، نتيجة لزيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تقودها عملية التكامل الأوروبي، بحيث توصلت تلك الدراسات التي تعاملت مع القومية في حقبة ما بعد الشيوعية بعد قطعها شوطاً طويلاً، على أنها "مرض أنتقالي" غير قابل للشفاء[3].

وبحسب هذا التصور, فأن القومية لا يمكن أن تتلاشى بسهولة، وما يجعلها مثيرة للأهتمام في أوروبا من جديد، هو السؤال حول كيف أستطاعت الأحزاب القومية أن تعيد نفسها من جديد؟ و لكن السؤال المثير للاهتمام أين كانت تختبئ في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين؟. ونتيجة للتطورات التي تشهدها القارة الأوروبية فقد ساهمت في نهاية المطاف بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، عبر الضغط الذي مارسه حزب أستقلال المملكة المتحدة؛ وهو حزب سياسي يميني شعبوي مشكك في فكرة أوروبا الموحدة في عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي, بحيث حصل في الأنتخابات الأوروبية

([1])Bonikowski Bart. Ethno-nationalist populism and the mobilization of collective resentment. The British Journal of Sociology 68 .2017. p.187.

([2])Goldgeier James, and Michael McFaul.The liberal core and the realist periphery in Europe. Perspectives on European Politics and Society 2:1. 2001.p,11.

([3])Cossette Hugo and Jean Daoust. Nationalist and cosmopolitan approaches to the nation: a citizen's perspective and its electoral impact. French Politics 18 .2020.p,295.

عام 2014 على 29 مقعداً، ويُعد ثالث أعلى الأحزاب في حصد الأصوات في الأنتخابات البريطانية العامة لعام 2015[1].

ومن هنا يطرح سؤال نظري حول: ما هي الأليات التي أتبعها الاتحاد الأوروبي للتعامل مع بروز القومية في المشهد السياسي الأوروبي من جديد، وما هي طبيعة النظام السياسي للدول الأعضاء التي تم تجميع "سيادها الوطنية" ضمن الاتحاد الاوروبي؟ لكن قبل الإجابة عن تلك التساؤلات علينا أن نفهم أن القومية بوصفها مبدأ سياسي في المقام الأول؛ مفاده أن الوحدة السياسية والوطنية يجب أن تكون متطابقة؟ ونحن نجادل بأن عمليات التكامل الإقليمية التي يعمل عليها الاتحاد الأوروبي، تُحدث تغيير بشكل كبير في هياكل الفرص المحلية والدولية بالنسبة للدول الأعضاء، وتضيق على المساعي القومية، كما ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق التماسك السياسي والثقافي, عبر بناء الدول التي نالت أستقلالها من السيطرة الشيوعية وفق شروط وضعت مسبقاً، من أجل كسب العضوية في الاتحاد الأوروبي، كما يجب أن تتبنى الدول الراغبة في الإنضمام أن تحترم حقوق الأنسان والمعايير الليبرالية، فضلاً عن أنضمام معظم البلدان الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي وتمتعهم بمزايا التكامل، ألا أن الاتحاد لم يستطع من جعل القومية في طي النسيان.

ثانياً: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الدولة القومية

بشكل ملحوظ لرد الفعل العنيف ضد الحلول فوق الوطنية التي حدثت لاحقاً بعد أندماج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي ظل الأحداث الدراماتيكية التي تزامنت مع إنهيار جدار برلين، والتي عززت من مشروع الوحدة الأوروبية، فقد أقدمت معاهدة ماستريخت عام1991، بتشديد وتعميق عملية التكامل ووضع آليات للانضمام المتوقع لمعظم الدول المحررة حديثاً على الجانب الشرقي من الستار الحديدي. وما كان على مؤيدي الاتحاد الأوروبي سوى مناشدة الأعضاء من بلدان أوروبا الشرقية، بأن يجب على الوافدين الجدد؛ الذين يسعون إلى "العودة إلى أوروبا" إلى أحترام قيم الاتحاد الأوروبي وأهدافه،

(1)The Guardian. 2022. One Party After Another: The Disruptive Life of Nigel Farage review – the man who broke Britain. [online] Available at: <https://www.theguardian.com/books/2022/feb/06/one-party-after-another-the-disruptive-life-of-nigel-farage-review-the-man-who-broke-britain> [Accessed 4 March 2022].

من أجل تحقيق مصالحهم بشكل يحقق لهم الازدهار الاقتصادي والأنفتاح على الغرب[1]. وأستناداً إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي المزدوجة لبناء الدولة في أوروبا الوسطى والشرقية، فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى أستبدال المنظمات الدولية الراغبة في مساعدة الدول الخارجة من سيطرة السوفييت، ليتكفل الاتحاد الأوروبي في إعادة الإعمار في بلدان مثل: غرب البلقان، البوسنة والهرسك، صربيا، الجبل الأسود وكوسوفو، من أجل القضاء على تهديدات الحركات والاحزاب القومية متفاوتاً في البلدان الشرقية والغربية. ويمكن القول؛ أن نهج الاتحاد الأوروبي أعتمد بقوة على تأثير "المشروطية"، كأداة لبناء الدولة، وبذلك، كان نهج المشروطية غير فعال إلى حد كبير فيما يتعلق ببناء الدول الخارجة من السيطرة الشيوعية. ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم التزام النخب السياسية في بلدان شرق أوروبا بشروط التكامل الأوروبي، فضلاً عن استمرار الوضع على ما كان عليه في ظل الحقبة الشيوعية. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، روجت جهات فاعلة دولية مختلفة للإصلاح وبناء الدول في جنوب شرق أوروبا، كحل للصراعات التي أندلعت على أراضي يوغوسلافيا السابقة[2]. فقد تمت صياغة العديد من المقترحات اللاحقة لكرواتيا على سبيل المثال بحسب (الخطة Z4)، والتي تضمنت مقترح للمفاوضات من أجل إنهاء حرب الأستقلال الكرواتية، عبر تسوية سياسية تقود إلى إعادة تقاسم السلطة، لغرض بناء الدولة بعد الصراع، وكذلك في البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا. فقد فشلت بعض الخطط أثناء مرحلة التفاوض، بينما تم تنفيذ البعض الآخر بدرجات متفاوتة من النجاح فيما بعد.

ومن المؤكد, لم تكن مساعي الاتحاد الأوروبي كافية لبناء الدول في المجتمعات الشرقية من أوروبا, علماً أن الدعم الواسع للعضوية في الاتحاد الأوروبي كان كبيراً في دول شرق أوروبا، إلا أن هناك أيضاً معارضين قوميون أقوياء لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد رصدت دراسة أجريت عام 2011 أن حوالي 87.4٪ من مواطني كوسوفو عدوا العضوية في الاتحاد الأوروبي أمراً جيداً؛ أما في كرواتيا، على الطرف الآخر من كوسوفو، يفوق عدد المتشككين عدد مؤيدي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[3]. وهناك أصوات مماثلة مناهضة للاتحاد الأوروبي في بعض دول شرق أوروبا وفي كوسوفو أيضاً، إلا أن قلة من الأحزاب السياسية المهمة في المنطقة تحدت علانيّة للأجماع الإقليمي على

([1])Wright Patrick. Iron curtain: From stage to cold war. Oxford University Press, 2009.p,55.

([2])Bieber Florian. EU conditionality in the Western Balkans. Routledge, 2018.p,45.

([3])Johnston Iain. Treating international institutions as social environments. International studies quarterly 45.4 .2001.P,503.

عضوية الاتحاد الأوروبي، وهذا الإجماع السياسي القوي على الانضمام والشك الشعبي في أجزاء من يوغوسلافيا السابقة، هو إلى حد كبير نتيجة للأدوار المتعددة التي يؤدي في الاتحاد الأوروبي دوراً بارزاً في تلك الدول. فقد ساهم الاتحاد الأوروبي في مجمل المساعدات الممنوحة ومنها إعادة الإعمار بعد الصراع وفي بناء الدول وتقديم الدعم الفني والتقني. في حين تم تكريس هاتين السياستين، على الأقل أسمياً، في عملية الأستقرار والأرتباط، ولم يكن هناك سياسة واحدة من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه تلك المجتمعات، ولكن هناك عدد من السياسات المختلفة التي نفذتها مجموعة من المؤسسات والهيئات المختصة في الاتحاد الأوروبي. فقد كان الاتحاد الأوروبي حاضراً عبر عدد كبير من المؤسسات المختلفة المختصة في بناء الدولة في حقبة ما بعد الصراع في البوسنة والهرسك وكوسوفو، وغالباً ما شكل تنافراً في الأصوات الداعمة والمؤيدة للعضوية الأوروبية. فقد أعتمدت استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتخلص من تأثير القومية في القارة الأوروبية عبر: أولاً، تحويل المؤسسات في الدول الراغبة بالانضمام وأعتماد تشريعات متوافقة مع الاتحاد الأوروبي، وثانيا، التنشئة الاجتماعية من أجل تقبل المبادئ الديمقراطية والأيمان بالتحول الديمقراطي الذي حدث في مجتمعاتهم.

ومن ثم يتضح، تمتد هذه الظروف من تحويل هياكل الدولة في مقدونيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك، إلى إزالة آثار العنف الجماعي في مناطق ما بعد الحرب، بما في ذلك في كرواتيا وصربيا، إلى تحويل الحكم في جميع انحاء المنطقة. وفيما يخص سياسة المشروطية التي أتبعها الاتحاد الأوروبي من أجل تقويض الدولة القومية، فقد ركزت في تطبيق الشروط السياسية للعضوية، عبر أشتراط تبني المعايير الليبرالية الديمقراطية من قبل الدول المستهدفة، كشرط لمنح المكافآت من قبل المجتمع الدولي. ويمكن أن تكون المكافآت اجتماعية؛ مثل الأعتراف الدولي أو الثناء العام من قبل المنظمة الدولية أو مادية؛ مثل المساعدة المالية أو تحرير التجارة أو تقديم الحماية العسكرية[1]. وإذا لم تمتثل حكومات الدول المستهدفة للشروط الدولية، فإن الاتحاد الأوروبي يحجب المكافأة، والاتحاد الأوروبي لا يجبر الدول المستهدفة على إدخال إصلاحات سياسية، ولا يقدم مساعدة أو دعماً خاصاً. وبدلاً من ذلك، فإن الدول غير الممتثلة سيتم نبذها من قبل الدول الأوروبية والمجتمع الغربي، وسيتم أستبعادها من منافع الموارد الخارجية، وتركها في "سباق الألتحاق" في العضوية، مع أطلاق الوعود بالترحيب بها من جديد بمجرد توفر الظروف

(1)Hasenclever, Andreas. Die Macht der Moral in der internationalen Politik: Militärische Interventionen westlicher Staaten in Somalia, Ruanda und Bosnien-Herzegowina. Vol. 36. Campus Verlag, 2001.P,238.

السياسية المؤاتة[1]. كذلك وقع الاتحاد الأوروبي أتفاقيات شراكة مع جميع الدول المرشحة للانضمام، من أجل زيادة العلاقات التجارية، وبعد سنوات قليلة فقط من الأنتقال, فقد أكتسب مواطنو شرق ووسط أوروبا الحق في الانتقال والعمل أيضاً في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، بفضل أتفاقية شنغن[*]، التي سهل حركة أنتقال الأفراد والسلع والموارد، وأذابت الحدود المادية بين الدول الأعضاء لتسهيل عملية الأندماج المجتمعي بين سكان القارة الأوروبية[2].

فقد عُد هذا تغييراً دراماتيكياً في البداية، أي يمثل نقطة تحول في مجتمعات شرق أوروبا، وكبداية جديدة تمحو ما تم قبلها من تاريخ الشيوعية. بحيث تم بناء علاقة تجدد الإنسجام وتوحدت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ضمن عملة واحدة "اليورو". كما أعتقد الكثيرون، أن اليورو سيجلب شعوراً قوياً بالأنتماء المشترك بين المجتمعات الأوروبية، نتيجة الأستخدام اليومي للعملة، وقد صاحب ذلك التحول الشرقي في أوروبا من أقتصاديات السوق المركزية للأندماج في السوق الأوروبية الموحدة من أحداث تغيير كبير في واقع المجتمعات الشرقية. ونستنتج من ذلك، أن الاتحاد الأوروبي لم يفلح في تشكيل الدول في شرق ووسط أوروبا على أسس ديمقراطية رصينة، كما عده البعض أنه جزءاً من المشكلة وليس الحل، لأن مفاهيم المصلحة الوطنية للدول الأعضاء مقيدة بالظروف الاقتصادية في نهاية المطاف، لذلك، غالباً ما كانت عملية التكامل الأوروبي تدور حول ما ستعنيه خطواته الأتية؛ على أساس أن كل خطوة جديدة نحو التكامل تستند إلى تصور مفاده؛ ما الذي سوف تقدمه للدول الأعضاء

([1])Migration and Home Affairs. 2022. Schengen Area. [online] Available at: <https://ec.europa.eu/home-affairs/policies/schengen-borders-and-visa/schengen-area_en> [Accessed 4 March 2022].

(*) تضمن منطقة شنغن الخالية من الحدود حرية الحركة لأكثر من 400 مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي, الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي أو يزورون الاتحاد الأوروبي كسياح أو طلاب تبادل أو لأغراض تجارية (أي شخص موجود بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي). أذ تتيح حرية تنقل الأشخاص لكل مواطن في الاتحاد الأوروبي السفر والعمل والعيش في إحدى دول الاتحاد الأوروبي دون إجراءات خاصة. مما تدعم أتفاقية شنغن هذه الحرية عبر تمكين المواطنين من التنقل في جميع أنحاء منطقة شنغن دون الخضوع لعمليات التفتيش على الحدود. للمزيد أنظر:

Migration and Home Affairs. 2022. Schengen Area. [online] Available at: <https://ec.europa.eu/home-affairs/policies/schengen-borders-and-visa/schengen-area_en> [Accessed 4 March 2022].

([2])Colomb Claire, and John Tomaney. Spatial planning, nationalism and territorial politics in Europe. Regional Studies 55.1 .2021. p.102.

من عوائد إيجابية؟ ومع ذلك، بالإمكان التشكيك في التطورات المؤسسية التي يقودها الاتحاد الأوروبي، للعمل على تذويب الأعراق داخل المجتمعات الأوروبية، التي يمكن أن تولد أنقسامات وصراعات جديدة، سيما وأن سياسات التعددية الثقافية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تحل الروابط التي تمنح الوحدة للأمة، على أساس أن فدرالية الأنظمة السياسية ممكن أن توفر موارد إضافية للأقليات القومية، التي تزيد من مطالبهم وتجعلها في نهاية المطاف راديكالية. لذا، يُعد الاتحاد الأوروبي نموذج ناشئ للعلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع، كذلك لم تعد العلاقات بين الثلاث قائمة إلى حداً كبير على معايير الهيمنة والتبعية من مجال إلى أخر، عبر عملية التحول التدريجي والتطوري للدول الأعضاء، فإن هذا الحكم الجديد متعدد المستويات للاتحاد الأوروبي يضيء نموذجاً جديداً للحالة الاجتماعية، التي تضع في سياقها النظرية المعيارية حول الإعتراف بالتنوع الثقافي والنماذج المؤسسية للتكيف، وهذا بطبيعته يرفض مفاهيم وقيم الدولة القومية بكل أشكالها المركزية والكلاسيكية.

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي واستراتيجيات تقاسم السلطة بين الإقاليم الانفصالية في الدول الأعضاء

بعد اندماج دول أوروبا الشرقية والوسطى في الاتحاد الأوروبي، نتج عن ذلك التحول السريع في الكتلة الشرقية من بلدان قومية إلى ديمقراطيات ليبرالية، مما أجج النزعة الانفصالية في عدد من إقاليم الدول الأعضاء, على بسيل المثال في:(أقليم كاتالونيا والباسك في إسبانيا، مقاطعة والونيا وفلانديرز في بلجيكا، واقليم بادانيا في الشمال الإيطالي، وجزيرة كورسيكا في فرنسا، وأقليم بافاريا في ألمانيا، وأقليم أسكوتلندا في بريطانيا)[1]. في الوقت الذي كانت مؤسسات الاتحاد الأوروبي تشجع على التعاون مع الشرق الشيوعي السابق، كانت هناك بعض الدول الأعضاء لاتزال تبحث عن طرق لتشديد الرقابة على حدودهم، مثل بريطانيا والدنمارك والنروج والسويد، (نتيجة زيادة الهجرة السكانية لشعوب أوروبا الشرقية والوسطى، بحثاً عن العمل في الجانب الغربي المتقدم أقتصادياً). لافت للنظر أن الطريق إلى الانتماء الى الاتحاد الأوروبي يتم عبر أستفاء معايير معينة ومنها تبني النظام المالي (اليورو) ألا أن عدد قليل من الدول

(1)Investopedia. 2022. Why These European Countries Don't Use the Euro. [online] Available at: <https://www.investopedia.com/articles/investing/050515/why-these-european-countries-dont-use-euro.asp> [Accessed 4 March 2022].

منها فضلوا التمسك بعملتهم الوطنية مثل بريطانيا, الدنمارك والسويد, والسبب الرئيس كان هو الحفاض على الاستقلال الاقتصادي بالنسبة للبدان الممتنعة عن اعتماد اليورو. أذ تفرض العملة الموحدة نظاماً للسياسة النقدية يطبق بشكل موحد, وكذلك الأمر ينطبق على اتفاقية شنغن التي تسهل حركة الأشخاص والسلع والمواد بين بلدان الاتحاد الأوروبي. أيضاً تم التحفظ عليها من قبل بعض دول الاتحاد[1].

فضلاً عن تأثير التيارات اليمينية الشعبوية المتطرفة وريثة الدولة القومية داخل أوروبا الغربية وخارجها, فقد أستطاع الاتحاد الأوروبي عبر مؤسساته من التوصل إلى حلول مرضية مع القوميون في أقاليم كل من (بافاريا، كاتالونيا، شمال الراين– وستفاليا، سالزبورغ، اسكتلندا، الونيا وفلاندرز)[2], بوصفها جهات فاعلة ومؤثرة، عبر منحهم صلاحيات لغرض تحقيق استراتيجية تعاونية عبرة للحدود الوطنية لدولهم، لتحقيق تمثيل وفرص أكبر داخل هياكل الاتحاد الأوروبي. فقد أصبح هذا التعاون بين المجموعات الفرعية أكثر إلحاحاً، عندما شرع الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الدستوري في عام 2001، الذي تضمن بعض المزايا منها؛ "يشترك كل إقليم في مجموعة من السلطات الممنوحة لها بموجب دستور بلده، وحكومة وبرلمان خاص به والقدرة على إصدار القوانين بشكل مستقل وعلى نفس المستوى، مثله مثل الدولة ذات السيادة". ففي كاتالونيا على سبيل المثال، لديها صلاحيات كاملة على التعليم والصحة والثقافة، وفي سياسة الخدمات الاجتماعية، فضلا أمتلكها جهاز شرطة إقليمية، الذي حل محل قوة الدولة المركزية. وبالمثل، يتمتع البرلمان الإسكتلندي بسلطة إتخاذ القرار في حقل الزراعة والتعليم والصحة والإسكان، بينما يحتفظ (وستمنستر) في لندن بالسيطرة على الميزانية والشؤون العسكرية والضمان الاجتماعي[3].

([1])Taylor Paul, 2021. Europe changing shape whichever way Scotland goes. [online] U.S. Available at: <https://www.reuters.com/article/cnews-us-scotland-independence-europe-an-idCAKBN0H906E20140914> [Accessed 22 October 2021].

([2])Kania Magdalena. Sub-state Governments as Rising Stakeholders in Development Cooperation. The Added Value of Regional Governments in the Light of Debates on Effectiveness in Development. The European Journal of Development Research .2020.p,5.

([3])Ubasart Gemma. The Independence Procés in Catalonia: The Triple Spanish Crisis and an Unresolved Question of Sovereignty. Catalan Independence and the Crisis of Sovereignty. Palgrave Macmillan, Cham, 2021.p,35.

وبذلك أستطاع الاتحاد الأوروبي من تحقيق أهدافه، عبر منح الجماعات القومية الانفصالية حقوق وصلاحيات للتعبير عن مصالحها الثقافية والسياسة مع الحفاظ على هويتها وخصوصيته الوطنية، بدلاً من منحها حق الأستقلال، والذي ممكن أن يشكل مشروع قومي تقليدي يهدد وحدة الاتحاد الأوروبي. بالمقابل، تكمن أهداف هذه الإقاليم إلى أستخدام الاتحاد الأوروبي لتحقيق قدر أكبر من الحكم الذاتي تحت حمايته من حكوماتها الوطنية الأكثر تصلب في التعاطي معها في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، كانت الاستراتيجية التي تبناها جوردي بوجول، زعيم إقليم كاتالونيا لمدة ثلاثة وعشرون عاماً، تهدف إلى ضمن أولويتان: أولاً، جعل كاتالونيا كيان وطني ولغوي وثقافي واقتصادي، وثانياً، مساهمة كاتالونيا في تقدمّ إسبانيا. يمكن أعتبار مثل هذا التوجه القومي إيجابي وبناء، ولا يتعارض مع سياسة الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى تذويب القومية السلبية ذات النزعة العنصرية الانفصالية[1].

وفي ظل ألية تقاسم السلطة والأدوار بين الأعراق والاقاليم في ظل استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، فقد تعهد الأخير على حماية مصالح الدول الأعضاء، عبر المجلس الأوروبي، كما تولي المفوضية الأوروبية أهمية كبيرة بخصوص "المصالح الأوروبية بشكلاً عام"[2]. وبالمقابل لم تُمنح تلك الإقاليم، أدوار حقيقية للتأثير في عملية صنع القرار الأوروبي، وهذا الأمر ليس بالغريب على مناصرين الدولة القومية ولا على الأقاليم نفسها، ولكن تأمل الجهات القومية الفرعية داخل تلك الإقليم، أن يضعف الاتحاد الأوروبي سلطة حكوماتها المركزية، ويسمح لها بمزيد من السعي وراء أجنداتهم القومية مستقبلاً. لذا، فإن هذا النوع من القومية مشابه للقومية العابرة للسيادة، أذ أنها تتصور الاتحاد الأوروبي على أنه تحالف بين الأمم وليس تحالفاً بين الدول، ولن تظل جميع الإقاليم التي بنيت على أساس قومي بالضرورة راضية عن نهج الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، يمكن أن تتحول القومية الفرعية التي تتواجد في إقاليم بعض الدول الأعضاء إلى مشاريع انفصالية تقليدية في المستقبل، لكن الاتحاد الأوروبي يؤدي أدواراً مهماً في هذا الموضوع، وعلى سبيل المثال، فقد أصبح الحزب الوطني الإسكتلندي يرى الاتحاد الأوروبي وسيلة يمكن أن تساعد في جعل

([1])Lecours André. The political consequences of independence referenda in liberal democracies: Quebec, Scotland, and Catalonia. Polity 50.2 .2018.p,248.

([2])Keating Michael. Debating Scotland: Issues of independence and union in the 2014 referendum. Oxford University Press, 2017.p,102.

إقامة الدولة خياراً قابلاً للتطبيق, بدلاً من كونها عقبة أمام أستقلاله[1]. علماً أن قضية انفصال اسكتلندا عن بريطانيا قضية شائكة ومتباينة, أذ صوت الاسكتلنديون عام 2014 للبقاء مع المملكة المتحدة, فقد تضمنت القضايا البارزة التي أثيرت عبر الاستفتاء وأهمها هي؛ العملة التي ستستخدمها اسكتلندا المستقلة، والإنفاق العام، والعضوية في الاتحاد الأوروبي، ونفط بحر الشمال. بحيث كشف استطلاع للرأي أن الاحتفاظ بالجنيه الإسترليني كان العامل الحاسم لمن صوتوا بـ "لا" للاستقلال عن بريطانيا، في حين أن "الاستياء من سياسة وستمنستر" كان العامل الحاسم لمن صوتوا بنعم[2]. ونستنتج من ذلك، أن الاتحاد الأوروبي لا يقتصر دوره على "التجمع والمشاركة في السيادة"، ولكن بشكل خاص وبعد التوسع نحو الشرق الأوروبي، فقد ضم الاتحاد الأوروبي أنواع مختلفة من القوميات. وكما جادل العلماء والمختصين طبيعة القوميين في القارة الأوروبية، أذ يُعتبرون مناهضون لموضوع للأندماج تحت أي مسمى. مع ذلك، يمكن تشخيص بعض المشاريع القومية الإيجابية التي تتناسب بشكل جيد مع مسعى الاتحاد الأوروبي كما ذكرناها سابقاً. أذ ترى بعض المجموعات التي تسعى إلى ترسيخ فكرة الوطنية؛ بأن الاتحاد الأوروبي وسيلة لتحقيق أهداف طويلة المدى، عبر وسائل غير تقليدية أو عنيفة، وهذا ما أشرنا أليه سابقاً بخصوص إقليمي كاتالونيا وإسكتلندا، أذ يوفر الاتحاد الأوروبي إطاراً استراتيجياً لبناء الدولة في تلك الإقليم على المدى الطويل، والتي من المرجح أن تهدد الأستقرار الديمقراطي في أوروبا، بدرجة أقل من الأشكال الأكثر تطرفاً للقومية التقليدية.

الخاتمة:

تعتبر عملية التكامل الأوروبي والعولمة مسؤولان جزئياً عن إطلاق العنان للصراع بين قوى الطرد المركزي والقوى الجاذبة بعيداً عن الأستقرار، فالدول الأوروبية التي قاتلت بعضها البعض لعدة قرون تشترك الآن في عملة واحدة (اليورو)، ومنطقة سفر بدون جواز سفر، وسوق واحدة مع حرية تنقل المواطنين ورأس المال والسلع والخدمات، ومجموعة من القواعد والمعايير المعتمدة بشكل مشترك, وبذلك،

([1])Herbert Smith Freehills | Global law firm. 2022. Scottish independence and currency: choices, issues and implications. [online] Available at: <https://www.herbertsmithfreehills.com/latest-thinking/scottish-independence-and-currency-choices-issues-and-implications> [Accessed 4 March 2022].

([2])Cooper Robert. The breaking of nations. Atlantic Books Ltd, 2011.p,35.

يجد القوميون صعوبة في تقبل ذلك. فقد أصبحت الدول الأوروبية كما يسميها الدبلوماسي البريطاني السابق في الاتحاد الأوروبي روبرت كوبر "دول ما بعد الحداثة"، والتي تجمعت بحرية وتنازلت عن جزء من سيادتها، فقد ذكر في كتابه الذي صدر في عام 2003 بعنوان تحطم الأمم (The Breaking of Nations)، فقد عد الاتحاد الأوروبي؛ نظام متطور للغاية وقادر على التدخل في الشؤون الداخلية لأعضائه[1]. مع كون الاتحاد الأوروبي هو المحفز للعديد من هذه التغييرات ولكنه ليس هو الحل دائماً. وعلى المدى الطويل، فإن السؤال الأهم هو ما إذا كان التكامل الأوروبي يمكن أن يظل عملية غير سياسية إلى حد كبير؟ أي (أقتصار التكامل الأوروبي على الجانب الاقتصادي دون أن يتطور ليشمل الجانب السياسي والثقافي والأمني) وهذا من شأنه أن يزيد الإنقسام داخل الدول القومية ويزيد الضغط في نفس الوقت على نظام صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، مما يهدد بالتصلب في مواقف الدول الأعضاء، لأنه من الصعب بدرجة كافية حمل ثمانية وعشرون دولة عضو على التصديق على المعاهدات بالإجماع، وبعضها ذهب في طريق الأستفتاء للخروج، مثلما حصل من أنسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 ديسمبر 2020.

فضلاً عن الدعم المحدود والتذبذب في صعود وهبوط نسب التصويت للأحزاب اليمينية والقومية، فقد أظهرت مؤشرات تصف ذلك التصويت "بالتصويت الأحتجاجي أو الإنتقامي", ولكن ما حققه المشككون في مشروع لوحدة الأوروبية من نجاح كبير في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي, ويُعد بادرة خطيرة تسترعي الإنتباه من قبل الباحثين والمختصين. فقد تمكن الأخير من تحقيق نتائج في كلا الجزئيين من أوروبا الشرقي والغربي, وقد مثّل نجاح الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا في حقبة ما بعد الحرب الباردة, على شكل موجات عرفها علماء السياسة أمثال كاس مود (بالموجة الثانية والثالثة والرابعة للأحزاب اليمينية المتطرفة), وتميزت الموجة الثالثة لليمين المتطرف، التي بدأت في حقبة الثمانينيات, فقد شاركت أحزاب اليمين في حكومات ائتلافية في كل من النمسا وكرواتيا وإستونيا وفنلندا وإيطاليا ولاتفيا وهولندا وبولندا وصربيا وسلوفاكيا وسويسرا، ودعمت الأحزاب اليمينية المتطرفة حكومات الأقليات في كل من, بلغاريا والدنمارك وهولندا والنرويج. مع ذلك أن بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة لم تدخل بعد في أدارة الحكومة الوطنية, بإستثناء المجر في عهد فكتور أوربان، ألا أنها أثبتت مدى تأثيرها في مختلف

([1])Mudde Cas. Populist radical right parties in Europe today. Transformations of populism in Europe and the Americas: History and recent tendencies .2015. p.298.

الفئات الاجتماعية وفي كافة الطبقات الاجتماعية من حشد الأنصار والمؤيدين الساخطين من النخب السياسة الحاكمة وتهديد الوحدة الأوروبية. ومع سعي ست دول أخرى في غرب البلقان للانضمام ومع إمكانية تفكك الأعضاء الحاليين، يخشى بعض الخبراء من أن الاتحاد الأوروبي قد يصبح غير قابل للإدارة، أذ يدفع انتشار الدول الصغيرة في نظام الاتحاد الأوروبي مؤسساته إلى إصلاح حكمها، لأن انضمام الدول الجديدة سيجبر الاتحاد الأوروبي على تغيير طريقة تمثيل تلك الدول داخل البرلمان الأوروبي، مما يزيد من تعقيد عمل مؤسساته وقد يقود في نهاية المطاف إلى تفككه في المستقبل.

الاستنتاجات:

من المهم تقديم أستنتاجات تتناغم مع عملية الأندماج والتكامل الأوروبي، خاصة بعد صعود الأحزاب القومية الشعبوية واليمينية المتطرفة في الأنتخابات البرلمانية الأوروبية في الأعوام (2014–2019)، ومغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي عام 2020. أن مجابهة صعود القومية في دول الاتحاد الأوروبي يقودنا إلى بعض الاستنتاجات الأتية:

1. عدم لزام الدول الأعضاء على التمسك ببنود الأتفاقيات التي تم التوقيع عليها من أجل تضييق الخناق على القوميون الأوروبيون، عبر حرمان تلك الحكومات من المساعدات في حالة عدم الأمتثال لقواعد واتفاقيات الاتحاد الأوروبي.
2. عدم بذل المزيد من الجهود من أجل تطبيق الفيدرالية في الاتحاد الأوروبي للتغلب على أجندة الدولة القومية.
3. التلكؤ في أستحداث استراتيجيات وآليات متعددة وبشكل مستمر للتعامل مع الأمم والقوميات المتعددة داخل محيط الاتحاد الأوروبي.
4. غياب مفهوم أستعادة فكرة الثقافة الأوروبية المشتركة من ناحية، ونزع سلاح القومية وترسيم حدودها من ناحية أخرى، أي يمكن للثقافة الأوروبية أن تتماشى مع الأمم والثقافات الوطنية للدول الأعضاء.
5. عدم جدية تفعيل خطاب عابر للحدود الوطنية للدول الأعضاء حول أوروبا بين المثقفين، للحديث عن المجازر التي ارتكبت من قبل دعاة القومية اثناء الحرب العالمية الأولى، ومقارنتها بما حصل بعد السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وما تحقق من انجازات على المستوى الاقتصادي والأمني.

6. وجوب وضع وتنفيذ البرامج والأليات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات الأوروبية عبر التأكيد على أن الدول الأعضاء لن تتحلل في أوروبا الموحدة، بل على العكس تماماً ستستمر في الوجود: سواء كانت دولاً كبيرة أم صغيرة.
7. العدول عن فكرة توسيع الاتحاد الأوروبي أكثر مما هو عليه, لما له من آثار هائلة على نظام الاتحاد الأوروبي وعلى البلدان المتقدمة بطلب الانضمام، يتعين عليهم جعل تشريعاتهم تتماشى مع السياسة الاجتماعية للمجتمع الأوروبية، بما يتماشى مع تشريعات ومعايير الاتحاد الأوروبي.
8. عدم معالجة الأسباب الهيكلية المؤدية إلى عدم المساواة بين الأوروبيين (الشرقي والغربي) ومعاملتهم كمواطنين أوروبيين من الدرجة الثانية أو كأقليات تهدد الثقافة الوطنية من قبل مؤسسات الاتحاد الاوروبي، وتفعيل نظام الكفاءة والخبرة فيما يخصص تكافئ الفرص.
9. كل هذا يحتاج إلى تدشين مرحلة جديدة قائمة على أساس نظام سياسي أوروبي تكون مخرجاته فاعلة باتجاه المواطن الأوروبي، وهذا يتطلب تبني استراتيجيات فعالة واصلاحات قانونية مستمرة تسهم في تضييق الخناق على الدولة القومية في القارة الأوروبية.